الميثاق
الاثنين : 2 / 12 / 2013م
الموافق :26 / محرم / 1435هـ
العدد: (1687)

وزارة الدفاع تشيد به

وزير الداخلية يقصي المقدم الحطابي

< كشفت وثيقة عن قيام وزارة الداخلية بإقصاء الضابط المقدم / طه الحطابي مدير قسم الروضة من عمله وايقاف مرتباته بسبب أدائه لواجبه ومهامه الامنية على أكمل وجه.. وتوضح الوثيقة التي حصلت عليها «الميثاق» اشادة وزارة الدفاع بالدور الذي قام به الحطابي في ضبط «الدركتر» الخاص بالمؤسسة الاقتصادية واستعادته بعد ان حاولت عناصر خارجة عن القانون نهبه، وتمكن مدير القسم المقدم الحطابي من استعادته وتسليمه في محاضر رسمية. واستغربت الوزارة قيام الداخلية بإقصاء الحطابي بدلاً من تكريمه لدوره المشرف على الرغم من تعرضه للتهديد والاعفاء من وظيفته.

الوثيقة تؤكد حقيقة سياسة الإقصاء الممنهج الذي يقوم به وزير الداخلية محمد قحطان للقيادات العسكرية المؤهلة واحلال عناصر اخوانية بديلاً عنها..

الجندي هيثم يحرق جسده أمام معسكر الفرقة

أقدم الجندي هيثم علي حسين باجح من منتسبي قوات الفرقة الأولى مدرع (المنحلة) على إحراق نفسه، أمام مقر الفرقة بجوار جامعة صنعاء.

وأفاد مصدر طبي وشهود عيان لـ«الميثاق» أن الجندي هيثم من أبناء محافظة ريمة قام بإحراق نفسه صباح يوم الثلاثاء مستخدماً وقود سيارات صبّهُ على جسمه احتجاجاً على مصادرة قيادة الفرقة لمستحقاته المالية منذ عدة شهور.

وقالت المصادر أن الجندي نُقل الى العناية المركزية بالمستشفى العسكري جراء اصابته بحروق من الدرجة الأولى.

وأضافت أن قيادة الفرقة (المنحلة) التي ما زال يقودها اللواء علي محسن الأحمر، منعت أسرة وأقارب الجندي هيثم من زيارته أو حتى متابعة حالته لدى أطباء المستشفى.

مشكلة الفقر.. وتواطؤ الأمن

من قتل بشرى حرقاً؟

مثلها مثل مئات المظلومات تحرق بالقار أو بالرصاص أو بالخنق أو السم.. أو الزواج المبكر.. ولا أحد يكترث لحياتهن..

فإذا كان الاسلام قد فجر أعظم ثورة لإنصاف المرأة وتكريمها والقضاء على جرائم الوأد للفتيات.. فها نحن اليوم نعيش منات المآسي اليومية ضحاياها نساء وطفلات اليمن.

تفاصيل المأساة ربما أصبحت في القبر جوار جثة الزوجة، بشرى مرشد مهيوب.. لكن يظل المتهم بجريمة احراقها منذ يوم 15 أكتوبر 2013م، التي انتقلت روحها الطاهرة الى بارئها.. فيما الجاني يسرح ويمرح في تعز مثله مثل بقية القتلة الذين يسرحون ويمرحون في البلاد ويتمتعون بحماية قيادات أمنية من جماعة الاخوان.

بشرى بنت انسان فقير.. أو موظف في أدنى السلم الوظيفي في البلاد يملك موتوراً يعمل به ليل نهار ليوفر بالكاد لقمة العيش.

وفي اقسام الشرطة ومكاتب البحث الجنائي هناك من يقسمون المجرمين والقتلة الى درجات ويتعاملون مع المواطنين وأولياء الدم وفقاً للشكل والملبس والمكانة الاجتماعية والقبلية.

لكن بشرى قُتلت حرقاً وليس لها إلاّ أب مكلوم ومظلوم وفقير ثروته وقبيلته موتور داخل مدينة تعز التي تحولت الى فك لوحش مجنون، وأصبحت تغتال كل القيم المدنية والإنسانية.

«الميثاق» حصلت على وثيقتين ومناشدة لرئيس الجمهورية والنائب العام تطالبهما بضبط المتهم بإحراق بشرى.

ووفقاً للوثيقتين فقد كشفت الأولى وهي بتاريخ 25 أكتوبر 2011م عن أن زوج الضحية علي محمد عبدالله في خلاف مع بشرى حيث أنه التزم وفقاً للوثيقة بذهب بقيمة مليون ريال لزوجته بشرى، كما التزم بأنه ما يزعلها ولا يتكلم عليها ولا على أهلها.. وتعهد الزوج أيضاً بأنه اذا غلط عليها فعليه دفع أدب مبلغ وقدره مائتين ألف ريال.. وبصم ووقع.

وفي الوثيقة الثانية الصادرة من هيئة مستشفى الثورة بتعز بتاريخ 26 أكتوبر 2013م وهي عبارة عن تقرير طبي جاء فيه ان بشرى مرشد مهيوب وصلت الى مركز الحروق بهيئة مستشفى الثورة بتعز وهي بحالة حرجة جداً بتاريخ 9 أكتوبر 2013م حيث كانت تعاني من حروق من الدرجة الثانية والثالثة على الوجه والاطراف العليا والسفلى شاملة « 95% » من مساحة سطح الجسم الكلية.

وذكر التقرير أن بشرى تُوفيت بتاريخ 15 أكتوبر 2013م متأثرة بجروحها.. وهكذا بسهولة تم وأد بشرى بطريقة جديدة.. لكن الألم لم يستسلم أمام جبروت وفساد أمني فقد أطلق البحث الجنائي في تعز زوج بشرى خلال أيام ولم يحدد من القاتل.

ووحده يقف الأب وحيداً يطالب بكشف حقيقة من فعل ذلك ببشرى.. إنه يواصل البحث ولن ينهزم رغم فقره وضعفه.

ويطالب المنظمات النسوية والحقوقية والمهتمة بالدفاع عن حقوق المرأة بتبني قضية بشرى.. وألا تسمح للوحوش يسرحون ويمرحون في البلاد..

المطري يناشد وزير الصحة إعادته لوظيفته

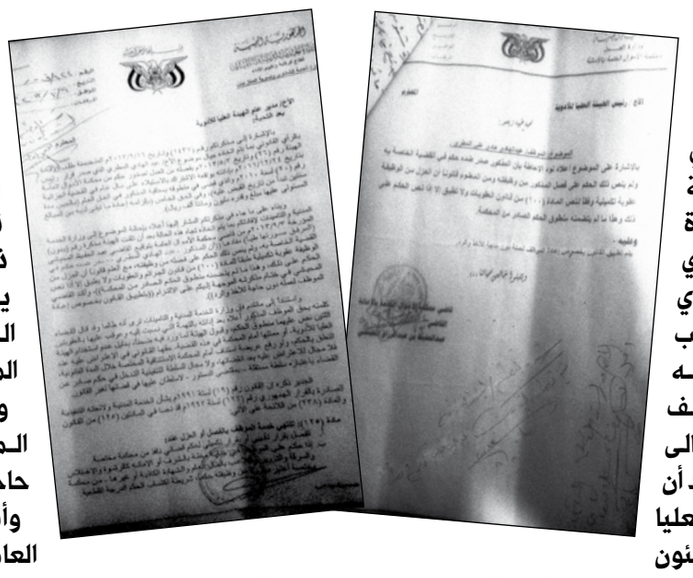

نضع بين يدي الدكتور احمد قاسم العنسي وزير الصحة العامة والسكان مناشدة للأخ عبدالهادي علي المطري والذي يطالب فيها بإنصافه ووقف التعسف ضده وإعادته الى الوظيفة بعد أن أصدرت الهيئة العليا للأدوية «لجنة شئون الموظفين» قراراً بفصله مستندة الى قرار محكمة الأموال العامة ضده حيث يفيد الشاكي أن قرار المحكمة لم ينص على فصله من الوظيفة وارفق صورة لمذكرة مرفوعة من قاضي محكمة الأموال العامة بالامانة القاضي عبدالحفيظ عبدالرزاق المحبشي بتاريخ مارس 2013م موجهة الى رئيس الهيئة العليا للأدوية جاء فيها «نود الاحاطة بأن المذكور الموظف الهادي هادي علي المطري» صدر ضده حكم في القضية الخاصة به ولم ينص ذلك الحكم على فصل المذكور من وظيفته، ومن المعلوم قانوناً أن العزل عقوبة تكميلية وفقاً لنص المادة « 100 » من قانون العقوبات ولا تضاف إلاّ اذا نص الحكم على ذلك.. وهذا ما لم يتضمنه منطوق الحكم الصادر من المحكمة.

وطالب القاضي «اعادة الموظف لعمله دون حاجة للأخذ والرد»..

وأفاد الشاكي أن الهيئة العامة للأدوية قد طلبت فتوى من وزارة الخدمة وكان الرد بالتأكيد على الالتزام بمنطوق الحكم الصادر من المحكمة.. كما أبرز العديد من المناشدات بهذا الشأن وأرفق ذلك بالحكم الصادر ضده من محكمة الأموال.

وطالب الشاكي وزير الصحة انصافه وفقاً لتوضيح قاضي محكمة الأموال العامة كما هو مرفق بالوثيقة أو فتوى وزارة الخدمة بهذا الخصوص الصادرة بتاريخ 9 سبتمبر 2013م والتي تؤكد على اعادة المذكور الى عمله إلاّ أنه لم يتم بحكم القضاء أو فتوى الخدمة.

إلى متى التلاعب بمستحقات الضمان في خولان الطيال؟!

تلقت صحيفة «الميثاق» شكوى من خولان الطيال يطالبون فيها بوقف عبث المتلاعبين بمستحقات الايتام والأرامل والعجزة والتي ينتظرونها سبعة أعوام منذ نزول اللجان الميدانية والتي قامت بإعداد الكشوفات وتصوير المستحقين.. غير أن تلك الكشوفات فُقدت العام الماضي..

واتهم الشاكون متنفذين من أبناء المنطقة وموظفين بالمكتب بتغيير الأسماء ومن دفع مبلغاً من المال صرفواله معاش الضمان.. والذين سجلت اللجنة أسماءهم حرموا من كل شيء برغم أن الكشف يحتوي على ثلاثة آلاف حالة.

والأسوأ من ذلك أنه تم الضمان لمن لا يستحقون في المنطقة وذلك ضمن الكشوفات الجديدة التي أعدت في مكتب المحافظة.

وطالب الشاكون قيادة الوزارة والمعنيين بتشكيل لجنة للتحقيق في صحة الحالات المستحقة ومحاسبة المتلاعبين.

أبناء مناخة يندون بقرار اقصاء مدير المديرية

طالب أبناء ومشائخ وأعيان مديرية مناخة وزير الإدارة المحلية ومحافظ صنعاء بالعدول عن قرار اقصاء مدير المديرية نظراً لما لمسوه من إخلاصه وتفانيه في خدمة أبناء المديرية.

واعتبر أهالي المديرية في وقفتهم الاحتجاجية القرار تعسفياً وحزبيا ولا يمت لمعايير الكفاءة والقدرة على إدارة شؤون المديرية.

مؤكدين أن القرار ضد مدير المديرية يأتي في إطار سياسة الإقصاء والتهميش للقيادات الكفؤة الوطنية، محملين تبعات قرار اقصاء مدير المديرية.. معلنين رفضهم للقرار وسيقاومونه بشتى الوسائل- حسب قولهم .

متعاقدو جامعة صنعاء يناشدون البرلمان بالتدخل لتثبيتهم وظيفياً

خرج العديد من المتعاقدين في جامعة صنعاء في مسيرة الى مجلس النواب مطالبين برفع الظلم عنهم ونيل حقوقهم التي يجري العبث والتلاعب بها من خلال عدم تنفيذ توجيهات البرلمان السابقة.

وفي رسالة تظلم موجهة الى رئيس البرلمان طالب المتعاقدون من ممثلي الشعب الوقوف الى جانبهم لنيل حقوقهم ومنها: تثبيت جميع المتعاقدين الذين يعملون في جامعة صنعاء منذ سنوات، احتساب سنوات خدمتهم التعاقدية وضمها في التأمينات كسنوات خدمة وسداد اقساطها كاملة من الجامعة وكذلك تعويضهم التعويض العادل المادي والنفسي لسنوات خدمتهم التعاقدية لفترة ما بعد التعاقد القانونية المحددة بستة أشهر..

وأوضحوا أن كل التوجيهات التي سبق وأن حصلوا عليها والوعود بتوظيفهم لم تنفذ وأنهم يعملون بأجور زهيدة «13,000» ريال.. وطالبوا رئاسة وأعضاء مجلس النواب الوقوف الى جانبهم وتلبية مطالبهم المشروعة.

30 نوفمبر..

محطة تاريخية بارزة في مسيرة العبور الثوري التحرري إلى المنجز الوحدوي الكبير

عبدربه منصور هادي

رئيس الجمهورية- النائب الأول لرئيس المؤتمر